

الحمد لله،



الجمهوريّة التونسيّة  
مجلس الدولة  
المحكمة الإداريّة

القضيّة عدد: 417218

تاریخ القرار: 17 جولیا 2014

## قرار في مادّة توقیف التّنفیذ

باسم الشعب التونسي

إنَّ الرئيس الأول للمحكمة الإدارية،

بعد الإطلاع على المطلب المقدّم من الجمعية التونسيّة للدفاع عن طالبي الشغل في شخص رئيس هيئة الإشراف الجهوّية بالقصرين بتاريخ 05 جوان 2014 والمرسّم بكتابه المحكمة تحت عدد 417218 الرّامي إلى الإذن بتوقیف تنفيذ نتائج المنازرة الخارجیة بالإختبارات لانتداب تقني إختصاص إعلامیة بوزارة الفلاحة بعنوان سنة 2013 لما تضمّنته من تجاوزات وذلك لقبول مرشّحة في غير الإختصاص المطلوب.

و بعد الإطلاع على تقرير وزير الفلاحة الوارد على كتابة المحكمة بتاريخ 30 جوان 2014

وبعد الإطلاع على جميع الأوراق المظروفه بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية كما تم تقييمه وإتمامه بالتصوّص اللاحقة له وخاصة منها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 جانفي 2011.

وبعد التأمّل صرّح بما يلي:

حيث يهدف المطلب الماثل إلى الإذن بتوقیف تنفيذ نتائج المنازرة الخارجیة بالإختبارات لانتداب تقني إختصاص إعلامیة بوزارة الفلاحة بعنوان سنة 2013.

وحيث اقتضى الفصل 39 من قانون المحكمة الإدارية أنه: "لا تعطل دعوى تجاوز السلطة تنفيذ المقرر المطعون فيه. غير أنه يجوز للرئيس الأول أن يأذن بتوقيف التنفيذ إلى حين انقضاء آجال القيام بالدعوى الأصلية أو صدور الحكم فيها، إذا كان طلب ذلك قائما على أسباب جديدة في ظاهرها وكان تنفيذ المقرر المذكور من شأنه أن يتسبب للمدعي في نتائج يصعب تداركها".

وحيث لئن كانت الجمعية تتمتع بالصفة والمصلحة في القيام بخصوص القرارات الترتيبية التي تمس بوضعية منخرطيها باعتبارها تمس المصلحة العامة لجميعهم وهي المصلحة التي تم تكوينها للدفاع عنها، فإن صفتها ومصلحتها بخصوص القرارات الفردية التي تهم منخرطيها تبقى رهينة توفر شرطين اثنين يتمثل أولهما في أن يكون القرار الفردي من شأنه أن يؤثر على المصلحة العامة لجميع منخرطي الجمعية وذلك بالرجوع إلى أهداف تكوينها، وثانيهما أن لا يؤدي قيام الجمعية في حق أحد منخرطيها بخصوص القرار الفردي الذي يهمه بالمس من حقه في رفع دعوه بنفسه إلى القضاء.

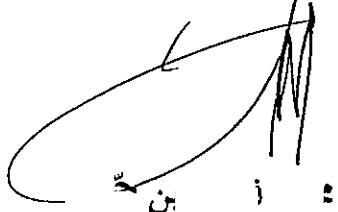
وحيث بناء عليه تنتفي عن الجمعية التونسية للدفاع عن طالي الشغل كل صفة ومصلحة في القيام بالمطلب الراهن وتجعله حريّا بالرفض.

### ولهذه الأسباب:

قرر: رفض المطلب.

وصدر بمكتبنا في 17 جويلية 2014

الرئيس الأول للمحكمة الإدارية



بن

